الشفافية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تُشير البيانات المُعلنة إلى تعاظم فجوة تمويل الاستثمار في البنية التحتية في العالم ويُقدر التمويل المطلوب بمبلغ 5 تريليون دولار في السنة (البنك الدولي)؛ في حين أن الحكومات حول العالم تواجه معوقات مالية نتيجة العجوزات المتراكمة ما ينتج عنها من حيّز مالي ضيّق يكبّل قدرتها على القيام بالاستثمارات العامة.

للتمكن من الحد من تنامي هذه الفجوة، تجد الحكومات نفسها أمام خيارات محدودة، ومن ضمنها اللجوء إلى مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، لما لهذه المشاريع، وإن نفذت بشكل جيد، من أثر إيجابي على البنية الاقتصادية من دون بالضرورة تكبيد المالية العامة تكاليف آنية إضافية وباهظة..

غير أن القدرة على استجلاب التمويل الإضافي ليست الإفادة الوحيدة من القيام بهذه الشراكات. فالشراكة بين القطاعين العام والخاص هي إحدى سبل الشراء العام التي تلجأ إليها الحكومات والتي تخوّلها من الاستفادة من قدرة القطاع الخاص على الابتكار وتقاسم المخاطر وخاصةً تلك المتعلّقة بالتشغيل والصيانة على المديين المتوسط والبعيد.

وفي هذا الإطار، تمّ وضع خطة الاستثمار الرأسمالي في لبنان، وتمّ تنظيم مؤتمر "سيدر" لدعم الاقتصاد اللبناني ليشكل فرصة أمام الحكومة اللبنانية لمساعدتها على الحد من فجوة التمويل (بلغ الدعم من المانحين حوالي 11 مليار دولار أميركي). وبالرغم من الكلفة المنخفضة لهذه القروض المشروطة، إلا أنها تبقى عبئ إضافي من شأنه أن يضخّم أكثر كتلة الدين العام. من هنا ضرورة وأهمية حسن تنفيذ هذه الشركات المُرتقبة كونها تأتي في وقت مصيري قد يحدّد سياق الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الوطن، مع العلم أننا اليوم نواجه العديد من المخاطر الدقيقة وأهمها:

1- <u>الهامش المالي الضيّق:</u>

يأتي مؤتمر "سيدر" في سياق مالي متضخّم، كون معظم النفقات مرصودة لتغطية كلفة الرواتب والاجور وملحقاتها (35.44% من إجمالي النفقات العامة)، ولخدمة الدين العام (33.7%)، وتحولات لسد عجز مؤسسة كهرباء لبنان (8.63%) ونفقات تشغيلية أخرى. وبالتالي يبقى حيّز ضيّق أمام الحكومة للقيام بالإنفاق الاستثماري (5.1% من النفقات العامة) الذي من شأنه أن ينشّط القطاعات الاقتصادية. شحّ الموارد المالية تضع الحكومة أمام إلزامية تقييم الأولويات ووضع رؤية متوسطة الأمد للإنفاق العام وترجمتها في الموازنة العامة.

فالشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) يمكن أن ترتّب على الحكومة التزامات مالية طويلة الأمد، إن وجدت، فيجب تضمينها في الموازنة العامة لتتمكّن وزارة المالية من صرفها وإلا قد تواجه الحكومة مخاطر قانونية مكلفة جدّاً. فقد أظهرت بالفعل التجربة العالمية أن الأخطاء يمكن أن تكون مكلفة للغاية.

2- نسبة فساد عالية:

بالإضافة إلى المقيدات المالية، يتبيّن أن الفساد وتضارب المصالح يشكلان خطراً داهماً على مصداقية الدولة وعلى قدرتها التزام إجراءات الشفافة في آليات التلزيم ما قد يعيق المنافسة ويبعد المُلتزمين الجيّدين. وتؤّكد مؤشرات مدركات الفساد لعام 2018 حيث موقع لبنان 180/138 على تردي نظم الحكومة والشفافية. وفي حين أظهرت المؤشرات والمعطيات الدولية أنّ 57% من الرشاوى حول العالم تدفع في مجال الشراء العام، على الحكومة اللبنانية أن تتخذ إجراءات فعالة وسريعة لإدارة هذه المخاطر.

إن نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص يكمن في قانون حديث وعصري للشراء العام. ولكن الإطار القانوني الحالي للشراء في لبنان مبعثر والأحكام المتعددة التي ترعى الصفقات العامة لا تنطبق مع الأحكام الدولية (1959, 1963، ...). لهذا السبب هناك ضرورة لوجود قانون واضح، متماسك، مستقر وشامل متجانس مع مبادئ توجيهية دولية وعلى وبالأخص المبادئ ال 12 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ...

في هذا الإطار، تعمل وزارة المالية على تحديث قانون الشراء وتوحيد دفاتر الشروط. لقد ارتأى فريق عمل من الخبراء باقتراح مشروع قانون جديد وعصري للشراء العام يرتكز على 8 مبادئ توجيهيّة وهي التالية: الشمولية، العلنيّة / الشفافية، المنافسة، الفعاليّة، المساءلة، النزاهة، المهنيّة، الاستدامة والتنمية المحليّة.

أما في حال فشل الشراكة بين القطاعين العام والخاصة وسوء إدارتها، فقد تنتج مخاطر مالية من شأنها أن:

1. تهدّد مبدأ شمولية الموازنة وبالتالي تقسي الجهود نحو تحقيق الانضباط المالي
2. تؤدّي إلى التزامات إضافية غير ملحوظة في الموازنة العامة
3. تهدّد استقرار الاقتصاد الكلي
4. تؤدّي إلى التزامات إضافية في حال سوء تقديرها أو حتى في حال غياب البيانات
5. تكلّف الحكومة في حال أخفقت هذه الأخيرة في المفاوضات حول تقاسم المخاطر
6. تؤدي الى خسارة ثقة المستثمرين وقدرة الدولة على جذبهم

في خلاصة الأمر، لا يكمن الحل بإيجاد المسار الأسرع، بل بإيجاد حلول مستدامة تضمن الفعالية التشغيلية، المالية والاقتصادية وذلك من خلال تحديث قانون الشراء العام على أساس المبادئ التوجيهية الدولية شاملةً:

1. إطار قانوني وتنظيمي يتطلب من الجهات الشارية العامة توفير درجة كافية من الشفافية أي نشر الوثائق في كل مرحلة من مراحل دورة الشراء.
2. سياسة واضحة تحدّد المتطلبات والمعلومات الممكن إتاحتها للجمهور وتلك التي تبقى سرية.
3. نشر كل المعلومات المتعلّقة بالشراء العام لجميع أصحاب المصلحة وذلك عبر بوابة الكترونية
4. إدماج التزامات الدولة والضامنات في الموازنة ووضع رؤية متوسطة الأمد للإنفاق العام
5. اعتماد دفاتر شروط نموذجيّة ومجموعة معايير توحّد الإجراءات وتزيد من شفافيتها
6. استشارة القطاع الخاص والمجتمع المدني حول التغييرات التنظيمية والتنظيمية والإجرائية...